# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ بين جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٨٠٠ مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــرر :

( مادة وحيـــدة )

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ بين جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٨٠٠ مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٤٠٩ ( ٤ مايو سنة ١٩٨٩ ) .

حسنى مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٨ شوال سنة ١٤٠٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٨٩

القاهرة فى ٥ أبريل ١٩٨٩

**صاحب السعادة**

**السيد / هيروشى هاشيموتو**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالاحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود المشار اليه فيما بعد « بالمشروع » بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها،منحة تصل قيمتهاالى ثمانى مائة مليون ين (٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ين) ( والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٩٠ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية والخدمات المدرجة أدناه :

( أ ) أسياخ حديد ذات القطر الصغير اللازمة لتنفيذ المشروع ، و

(ب) الخدمات اللازمة لنقل المنتجات المشار اليها فى الفقرة الفرعية ( أ ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية •

٤ ــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشـــار اليها فى الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة • ( ويقصد بعبـــارة الرعايا اليابانيين عند اســـتخدامها فى الترتيبـــات الحالية الأشـــخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشـــخاص اليابانية الاعتبـــارية التى يديرها أشـــخاص يابانيون طبيعيون ) •

٥ ــ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبةعلى حكومة جمهوريةمصر العربيـــة أو الســـلطة التى تحـــددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لمـــا نص عليه فى الفقرة ٤ ( المشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها » ) فى حســـاب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحـــدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددهـــا ( ويشـــار اليه فيما بعد بـ « البنك » ) •

(٢) تتم المدفوعات المشـــار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات الســـداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صـــادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشـــار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكـــومة اليابان والقيـــام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقـــود التى تم اقرارها • ويتم الاتفـــاق على التفاصيل الاجرائيةالخاصة بدائنيهومديونية الحساب منخلال مشاورات بينالبنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة.

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

(جـ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و

( د ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وكيل أولّ الوزارة

وزارة التعاون الدولى

( أميمة عبد العزيز )

القاهرة فى ٥ أبريل ١٩٨٩

**صاحب السعادة**

**الأستاذة / أميمة عبد العزيز**

وكيل أول الوزارة

وزارة التعاون الدولى

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ــ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود المشار اليه فيما بعد « بالمشروع » بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى ثمانى مائة مليون ين ( ٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين ) ( والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ ــ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٩٠ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية والخدمات المدرجة أدناه :

( أ ) أسياخ حديد ذات القطر الصغير اللازمة لتنفيذ المشروع ، و

(ب) الخدمات اللازمة لنقل المنتجات المشار اليها فى الفقرة الفرعية ( أ ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها فى الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة • ( ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون ) •

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ ( والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها » ) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ( ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك » ) •

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها • ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

( أ ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق المنحة •

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

(جـ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و

( د ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

**لدى جمهورية مصر العربية**

**( هيروشى هاشيموتو )**

# وزارة الخارجية

## قـرار رقـم ٧٢ لسنة ١٩٨٩

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٥/٤ بشـأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعـة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ بين جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضـاها الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٨٠٠ مليون ين ياباني للمساهمة فى تنفيذ مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود •

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧

**قـــرر :**

**( مادة وحيـدة )**

تنشر فى الجريدة الرسـمية الخطابات المتبادلة الموقعـة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ بين جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية للحكومة المصريه منحة مقدارها ٨٠٠ مليون ين ياباني للمساهمة فى تنفيذ مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود •

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٩/٥/٢٧

صدر بتاريخ ١٩٨٩/٧/٥

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

**د • أحمد عصمت عبد المجيد**